

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Al-Mansour Haitham Hameed Mutlaq & Salman Zuhair Hamid. Impact of the Balance Sheet of the Central Bank of Iraq on the Stability of Macroeconomic Activity for the period (2004 - 2022). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (1):158-172.

Impact of the Balance Sheet of the Central Bank of Iraq on the Stability of Macroeconomic Activity for the period (2004 - 2022)

Haitham Hameed Mutlaq Al-Mansour ¹ , Zuhair Hamid Salman ²

¹ Iraqi Ministry of Education, Baghdad, Iraq

² Aliraqia University-College of Administration & Economics, Baghdad, Iraq

haithamhmutlaq@gmail.com ¹

zuhair.h.salman@aliraqia.edu.iq²

Abstract: The study aims to analyze the relative importance of the balance sheet of the Central Bank of Iraq in order to estimate and analyze the overall impact of the balance sheet and its components on the stability of the macroeconomic activity, relying on the most important indicators relevant to the macroeconomic reality, represented by the Gross Domestic Product (GDP). This will be used to assess the achieved effects of macroeconomic stability in Iraq during the period from 2004 to 2022. Hence, we will assume the hypothesis that "the impact of the balance sheet of the Central Bank of Iraq is positive for the balance sheet as a whole and for its components during the study period."

To achieve the study's objective and test its hypothesis, we will rely on the descriptive-inferential analysis method and the econometric analysis approach to estimate the targeted impact of the study. The study has concluded, through the identified econometric models, that: the results of estimating the first model show a positive impact of the overall balance sheet at a rate of 29.8% on the stability of GDP activity in Iraq during the study period. The results of estimating the second model for the impact of asset components indicated a positive effect, with descending rates of: 84.5% for the impact of foreign assets, 4.7% for the impact of government and banking debt, and 2.9% for the impact of other assets. Additionally, the estimates of the third model for the impact of liability components were positive, with descending rates of: 65.3% for the impact of cash reserves, 14.9% for the impact of deposits and facilities granted to public and private banks, 8.9% for the impact of other liabilities, 2.7% for the impact of capital, and 2% for the impact of foreign liabilities. Therefore, the study recommends the necessity of coordination between the monetary authority represented by the Central Bank of Iraq and the financial authority represented by the Iraqi Ministry of Finance, as well as the entities responsible for implementing economic policies, in accordance with a studied and suitable approach to Iraq's economic situation, aimed at achieving economic growth rates to activate the macroeconomic environment.

Keywords: Central Bank, Balance Sheet, Assets, Liabilities, Gross Domestic Product, Stability of Macroeconomic Activity.

أثر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في استقرار النشاط الاقتصادي الكلي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)

م.د. هيثم حميد مطلق المنصور^١ ، م.د. زهير حامد سلمان^٢

^١ وزارة التربية العراقية، بغداد، العراق

^٢ الجامعة العراقية، بغداد، العراق

المستخلص: تسعى الدراسة لتحليل الأهمية النسبية للميزانية العمومية الخاصة بالبنك المركزي العراقي، من أجل تقدير وتحليل أثر الميزانية ككل وأثر وعناصرها في استقرار النشاط الاقتصادي الكلي، بالاعتماد على أهم المؤشرات العبرة للواقع الاقتصادي الكلي والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، لنستخدمه في تقدير الأثر المحققة لاستقرار النشاط الاقتصادي الكلي في العراق وخلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢). لذلك سنفترض فرضية مفادها "إن أثر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي هو ذات إيجابي للميزانية ككل ولعناصرها خلال مدة الدراسة". ومن أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها سنعمد على منهج التحليل الوصفي - الاستنباطي، وعلى أسلوب التحليل القياسي لتقدير الأثر المستهدف من الدراسة.

لقد توصلت الدراسة من خلال النماذج القياسية المشخصة إلى أن: نتائج تقدير النموذج الأول ذو أثر إيجابي للميزانية العمومية ككل بنسبة ٢٩,٨٪ في استقرار نشاط الناتج المحلي الإجمالي بالعراق خلال مدة الدراسة. ومن نتائج تقدير النموذج الثاني لأثر عناصر الموجودات فقد كان أثرها إيجابي، بنسب قدرت تنازلياً بـ: ٨٤,٥٪ لأثر الموجودات الأجنبية، و ٤,٧٪ لأثر الديون الحكومية والمصرفية، و ٢,٩٪ لأثر الموجودات الأخرى. كما أن تقديرات النموذج الثالث لأثر عناصر المطلوبات كانت ذو أثر إيجابي، بنسب قدرت تنازلياً بـ: ٦٥,٣٪ لأثر الاحتياطي النقدي، و ١٤,٩٪ لأثر الودائع والتسهيلات الممنوحة لصالح المصارف الحكومية والخاصة، و ٨,٩٪ لأثر المطلوبات الأخرى، و ٢,٧٪ لأثر رأس المال، و ٢٪ لأثر المطلوبات الأجنبية. عليه توصي الدراسة بضرورة وجود تنسيق بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي والسلطة المالية المتمثلة بوزارة المالية العراقية، وبين الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات الاقتصادية، ووفق نهج مدروس ومناسب للوضع الاقتصادي للعراق، وموجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية لتنشيط الوضع الاقتصادي الكلي.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، الميزانية العمومية، الموجودات، المطلوبات، الناتج المحلي الإجمالي، استقرار النشاط الاقتصادي الكلي.

Corresponding Author: E-mail: haithamhmutaq@gmail.com

المقدمة:

تعد الميزانية العمومية للبنك المركزي ذات أهمية كبيرة واسعة التأثير في أي اقتصاد نامي أم متقدم، ذلك لأرتباط هذه الميزانية بالأهداف التي يرغب البنك المركزي لتحقيقها عبر سياسته النقدية، والتي تستوجب أن تتناغم مع السياسة الاقتصادية، بما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الكلي واستقرار مؤشرات، بالأخص الناتج المحلي الإجمالي بسبب أنه المرآة التي تعكس الحالة الاقتصادية ومستويات استقرار الاقتصاد الكلي.

كما الميزانية العمومية للبنك المركزي تعكس الخصائص العامة للاقتصاد المحلي والمركز المالي للبنك، ومدى قدرته في التأثير بالاقتصاد الكلي. فعكف الباحثين والاقتصاديين على دراسة الميزانية العمومية والأهمية النسبية لعناصرها، ومدى تأثيرها في الاقتصاد الكلي واسهامها في تنشيطه واستقراره. فميزانية البنك المركزي تبين أهداف سياسته النقدية والوسائل المتاحة له لتحقيق هذه الأهداف.

ونرى أن الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي تتكون من عناصر توضح الطبيعة الريعية للاقتصاد وقصور التنوع للأنشطة الاقتصادية، بما ستعكس سلباً في توجيه موارد الميزانية العمومية واستخداماتها بتحقيق الاستقرار لهذه الأنشطة الكلية، وتأثر الميزانية بالصدمات الاقتصادية الخارجية نتيجة تأثر الموجودات الأجنبية بالموارد المالية المتأتية من بيع النفط الخام، وتأثر جانب المطلوبات بقصور التنوع الاقتصادي الذي يزيد من الالتزامات الأجنبية نحو العالم الخارجي.

أولاً: هدف الدراسة:

هو توضيح مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي وتحليل دورها في تنشيط الاقتصاد الكلي واستقراره، عبر أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)، وعبر تحديد الأهمية النسبية للميزانية العمومية وعناصرها في الاقتصاد العراقي، وبعدها سنعمل على تقدير أثر الميزانية العمومية ككل وعناصرها في استقرار الاقتصاد الكلي بالعراق، من خلال النماذج التقديرية المعتمدة على المعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية المتعارف عليها.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

الدراسة تشخص وجود أهمية للميزانية العمومية الخاصة للبنك المركزي العراقي في التأثير بالانشطة الاقتصادية الكلية وتحقيق استقرارها، على الرغم من وجود هيمنة لبعض العناصر في جانبي الموجودات والمطلوبات، من خلال ارتفاع نسب أهمية هذه العناصر بالنسبة لمجموع جانبي الميزانية العمومية للبنك محل الدراسة، الأمر الذي سيوضح مدى أهمية الميزانية في تحقيق الاستقرار بالنشاط الكلي. عليه شخصت الدراسة المشكلة البحثية بالتساؤل الآتي:

ما هو أثر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي ككل، وأثر جانبي الموجودات والمطلوبات في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي الكلي في العراق؟

وسوف نشق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما هو مفهوم كل من الميزانية العمومية للبنك المركزي وعناصرها؟
- ✓ ما هي الأهمية النسبية للميزانية العمومية للبنك المركزي في استقرار النشاط الاقتصادي الكلي في العراق؟
- ✓ ما هي النماذج التقديرية ومعلماتها التي تقيس الأثر الكلي للميزانية العمومية، وأثر عناصرها للبنك المستهدف من الدراسة؟

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها "تؤثر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي بشكل إيجابي على استقرار النشاط الاقتصادي الكلي".

رابعاً: منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي - الاستنباطي للميزانية العمومية الخاصة بالبنك المركزي العراقي، وعلى أسلوب التحليل القياسي لتقدير الأثر المستهدف من الدراسة، بالاعتماد على تحليل المعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية للنماذج القياسية.

خامساً: حدود الدراسة:

تمثلت بالحدود المكانية المتمثلة بالاقتصاد العراقي. والحدود الموضوعية من خلال تشخيص الأهمية النسبية للميزانية العمومية في الاقتصاد العراقي واستقرار ناتجه المحلي الإجمالي. أما الحدود الزمنية فحددت بالمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢).

المبحث الأول

مفهوم الميزانية العمومية للبنك المركزي وعناصرها، وأهميتها النسبية في الاقتصاد العراقي

أولاً: مفهوم الميزانية العمومية:

يعد البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة تدير النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد ما، وتعمل على توجيه الائتمانات نحو تعزيز النمو الاقتصادي ودعمه، وكذلك تحقيق الاستقرار النقدي بالتالي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق السياسة النقدية التي تتبناها وفق أهداف نقدية واقتصادية تسعى لتحقيقها باستخدام الأدوات النقدية بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي وتوجهات السياسة الاقتصادية (الرفيعي، ٢٠٢٠: ٢٦٣). إذ يقوم البنك المركزي بتحديد السياسة النقدية وفق أولوياتها التي يراها مناسبة، فميزانية البنك يعد أفضل موضع لفهم تنفيذ السياسة النقدية (Rule, 2015: 5)، إذ تنعكس على شكل عمليات نقدية التي تصورها حركة كل من الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم) اللتان تكونان الميزانية العمومية للبنك المركزي، أي أن عمليات البنك المركزي تتعلق بمقادير التغيرات في جانبي الميزانية العمومية بالزيادة أو النقصان. حيث تمثل الميزانية العمومية للبنك المركزي "المركز المالي المحلي والدولي، ومطلوبات الأفراد والمؤسسات للعملة المحلية المصدرة، وحجم الالتزامات المتبادلة بين البنك المركزي وكلاً من الحكومة والمصارف المحلية، وكذلك الجهات الأجنبية غير المقيمة في البلد كالحكومات والبنوك المركزية والمصارف العاملة في دول أخرى، والمؤسسات المالية الدولية (علي، ٢٠١٥: ١٤٨).

فتستهدف الميزانية العمومية للبنك المركزي ضمان استقرار النظام النقدي والمالي، كما تغطي الميزانية العمومية الاقتصاد ككل (Akinkunmi, 2018: 20 - 25). حيث تمثل هذه الميزانية حجم الموارد المالية المتاحة أمام البنك المركزي من أجل تحقيق أهداف سياساته، فتمنح الميزانية البنك المركزي قدرة على أن يكون الملاذ الأخير للإقراض وفي تحقيق الاستقرار السعري. وكما توفر حجم وبنية الميزانية العمومية للبنك المركزي المعلومات التي تفيدده حول المخاطر التي تواجه السياسات النقدية والاقتصادية، فالحجم الهائل للميزانية العمومية يمكن أن يشير إلى وجود اختلالات محتملة في النشاط الاقتصادي الكلي وفي النظام النقدي والمالي، فتتشأ هذه الاختلالات لأن ميزانيات القطاع النقدي والمالي تعد النظير المقابل لميزانية البنك المركزي. وبعبارة أخرى فإن النظرة الشاملة لقيمة المخاطر المتزايدة التي تواجه النظام النقدي والمالي تتم بدراسة حجم وبنية الميزانية العمومية للبنك المركزي، فقد يكون التركيز الضيق على التأثير الهامشي لإجراءات البنك المركزي مضللاً. إذ كان في السابق يعتقد أن مخاطر التضخم ترتبط بحجم الميزانية العمومية للبنك المركزي، لكن في الوقت الحالي يستوجب علينا أن نضيف لما سبق المخاطر التي تهدد الاستقرار النقدي والمالي (Filardo, & Yetman, 2012: 10 - 11).

ثانياً: موجز حول العناصر المكونة للميزانية العمومية:

تكشف عناصر الميزانية عن الكيفية التي يحصل عليها البنك المركزي لموارده، والكيفية التي يستخدم فيها هذه الموارد (الغالبية)، ٢٠١٥: ٨٦ - ٨٧). ويمكن توضيح العناصر المكونة للميزانية العمومية الخاصة بالبنك المركزي بشكل مبسط وموجز كالآتي:

جدول (١): ميزانية عمومية مبسطة للبنك المركزي

المطلوبات (Liabilities)	الموجودات (Assets)
العملة بالتداول	صافي الموجودات الأجنبية
احتياطيات المصارف	صافي الموجودات المحلية
الودائع الحكومية	- الأوراق المالية الحكومية والخاصة
الودائع الخاصة	صافي الموجودات الأخرى
مجموع المطلوبات وحساب رأس المال	مجموع صافي الموجودات = الأساس النقدي

Source: Kure, E. U., & et al. (2019). The Central Bank Balance Sheet as a Tool for Monetary Policy:

Evidence from Nigeria, Economic and Financial Review Vol. 57, P 30.

ومن الممكن عرض الميزانية العمومية بشكل موجز العناصر الآتية:

❖ **الموجودات Assets:** فهي تمثل الأصول التي يملكها البنك المركزي من مستحقات على الآخرين، وهي مختلف العمليات المؤدية لطرح القدرة الشرائية للأفراد والمؤسسات أو ما يعرف بالإصدار النقدي، كما تستخدم الموجودات في عملية التغطية النقدية للعملة المحلية (لطرش، ٢٠١٠: ٣٩). ومن أهم عناصر هذه الموجودات الآتية: (Kure, & et al, 2019: 29 - 30)

✓ **صافي الموجودات الأجنبية (Net Foreign Assets (NFA):** وتتكون من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاص. وتتأثر هذه الموجودات بالميزان التجاري وتقلبات التجارة الخارجية، وحركة حساب رأس المال، وكذلك السياسة النقدية المحلية.

✓ **صافي الأصول المحلية (Net Domestic Assets (NDA:** وهي صافي الإقراض للحكومة (الأوراق المالية الحكومية (Government Securities (GS)، والإقراض للمصارف والقطاع الخاص غير المالي (الأوراق المالية للقطاع الخاص (Private Sector Securities (CPS).

✓ **صافي الموجودات الأخرى (Net Other Assets (NOA:** وتمثل الموجودات الحقيقية والثابتة التي يملكها البنك المركزي، مثل البنايات والمعدات والأجهزة وغيرها من أصول (سالم، وحسين، ٢٠٢٣: ١٣٢).

❖ **المطلوبات Liabilities:** تمثل مستحقات الآخرين على البنك المركزي، وتوفر المطلوبات نظرة دقيقة حول اختيار أدوات البنك المركزي في سياسته النقدية (Filardo, & Yetman, 2012: 15). ومن أهم عناصر المطلوبات كالآتي:

➤ **العملة المتداولة (Currency-in-circulation (CIC:** وهو العنصر الأهم والأبرز لجانب المطلوبات من الميزانية العمومية، إذ تمثل النقد الصادر عن البنك والذي يعتبر ديناً عليه، ويتم إصدار النقد مقابل موجودات معينة يمتلكها البنك المركزي ليشكل ما يعرف بالكتلة النقدية (الغولي، وعوض الله، ٢٠٠٥: ١٧٢ - ١٧٣).

➤ **الاحتياطيات المصرفية (Bank Reserves (BR:** وتنقسم إلى نوعين: الاحتياطيات القانونية التي يتم الاحتفاظ بها كنسبة قانونية مفروضة من قبل البنك المركزي مقابل الودائع المودعة لدى المصارف، والاحتياطيات الطوعية أو الإضافية التي يتم الاحتفاظ بمحض إرادة المصارف (Clews, & et al, 2010: 292 - 293).

➤ **الارصدة والتسهيلات الجارية والودائع Deposits:** وتمثل ارصدة وحسابات الودائع الحكومية وودائع المصارف الخاصة، وتدرج وفق الارصدة التالية: الحساب الجاري للزينة العامة، الحسابات الدائنة للوحدات المالية، يضاف لها الالتزامات الناتجة عن التدخل في السوق النقدي (بوزيان، ٢٠١٧: ١٢).

➤ **حساب رأس المال (Capital Account (CA:** وهو عبارة عن صافي القيمة المحسوبة للفرق بين قيمة إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات. ويمثل هذا الحساب القناة التي يمتص البنك المركزي من خلالها الخسائر (Rule, 2015: 14).

ثالثاً: تحليل للأهمية النسبية للميزانية العمومية للبنك المركزي في الاقتصاد العراقي:

تعد الميزانية العمومية للبنك المركزي وعناصرها المكونة ذات أهمية اقتصادية من خلال العمليات النقدية والمالية التي تسهم بالتأثير في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وسوف يتضح ذلك من حجم الاسهام النسبي للميزانية عبر الأهمية النسبية لمجموع الموجودات أو المطلوبات في الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال مدة الدراسة المختارة، والمستوى النسبي لجانب الموجودات الذي يؤثر إمكانية البنك المركزي العراقي في تغطية العملة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما يبين الحجم النسبي لمصادر الأساس النقدي في الاقتصاد، وسيتم ذلك من خلال تحليل الأهمية النسبية للموجودات بالنسبة للميزانية العمومية ككل، من خلال الموجودات المحلية المتمثلة بـ (بالديون الحكومية والمصرفية، والموجودات الأخرى) والموجودات الأجنبية. وكذلك تحليل المستوى النسبي لجانب المطلوبات الذي يؤثر استخدامات الأساس النقدي، حيث سيتم تحليل الأهمية النسبية لكل من الاحتياطيات النقدية والمصرفية، ورأس المال الذي يبين مستوى الفائض النقدي لدى البنك المركزي من

خلال الفرق بين الموجودات والمطلوبات، ومستوى الودائع الحكومية والتسهيلات الممنوحة للمصارف العاملة بالاقتصاد العراقي، والحجم النسبي للمطلوبات الأجنبية وغيرها من الأنواع الأخرى من المطلوبات. ويمكن توضيح ما سبق بالنقاط الآتية:

١- **الأهمية النسبية لمجموع الموجودات (المطلوبات):** لتوضيح هذه الأهمية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة محل الدراسة فقد تم اعداد الملحق (١). فيبين من خلال دراسة بيانات الملحق أن الأهمية النسبية لمجموع الموجودات (أو المطلوبات) لها دور مهم ومؤثر في الاقتصاد العراقي. إذ بلغ متوسط النسب خلال مدة الدراسة نسبة ٤٣,١٪، وبنسب تراوحت (٣١,٤٪ - ٥٩,١٪) بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي. وكما أن معدلي النمو المركب لكل من مجموع الموجودات (أو المطلوبات) والنتائج المحلي قد بلغا ذات النسبة، وبمعدل ١٠,٩٪ لكل منهما. وهذا يؤشر إلى أهمية الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في مكونات إجمالي الناتج المحلي العراقي.

٢- **الأهمية النسبية للعناصر المكونة لجانب الموجودات:** يتضح من البيانات الواردة في الملحق (١) مستوى الأهمية النسبية لعناصر الموجودات بالنسبة للميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي. بالأخص الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية التي يتم التحصل على أغلبها من الموارد المالية المتأتية من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية، فبلغ متوسط النسب لأهمية هذه الموجودات خلال مدة الدراسة نسبة ٧٥,٦٪، وبنسب تراوحت (٤٧,٨٪ - ٩٣,٦٪) بالنسبة لمجموع الموجودات في الميزانية العمومية للبنك، وتذبذب هذه النسب يعرض الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للصدمات الاقتصادية والنقضية الخارجية، بالتالي فإن الاستقرار النقدي والاقتصادي العراقي مرتبط بالتقلبات الخارجية وصدماتها. وكما أن هذه الموجودات تطورت بمعدل نمو مركب بنسبة ١٣,١٪ خلال مدة الدراسة. يلي هذه الموجودات في أهميتها النسبية الديون الحكومية والمصرفية والأنواع الأخرى من الموجودات، فبلغ متوسط النسب لأهمية هذه الموجودات خلال مدة الدراسة نسبتي ١٤,٢٪ و ١٠,٢٪ (على التوالي) بالنسبة لمجموع الموجودات في الميزانية العمومية للبنك، وهذا يعكس إلى ضعف اعتماد الميزانية العمومية على الموارد المحلية، وعدم قدرة البنك المركزي على التغطية النسبية لتقلبات قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي)، وهذا سينعكس على استقرار الاقتصاد ككل. وكما أن هذه الموجودات تطورت بمعدلي نمو مركب بلغنا ١٣,٢٪ و ٢,٣٪ (على التوالي) خلال مدة الدراسة.

٣- **الأهمية النسبية للعناصر المكونة لجانب المطلوبات:** يبين الملحق (١) الأهمية النسبي لعناصر المطلوبات بالنسبة للميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي. فكان الاحتياطي النقدي ذو أهمية نسبية كبيرة فبلغ متوسط النسب خلال مدة الدراسة ما نسبته ٦٨,٦٪، بنسب تراوحت (٣٧,٥٪ - ٨٩,٣٪) بالنسبة لمجموع المطلوبات في الميزانية العمومية للبنك، ليبين قدرة البنك المركزي العراقي على التأثير في حجم السيولة التي تتوفر في المصارف لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. وكما بلغ معدل النمو المركب للاحتياطي النقدي نسبة ١٣,٩٪ خلال مدة الدراسة. والمرتبة الثانية في الأهمية النسبية لعناصر المطلوبات هي الودائع والتسهيلات لكل من المصارف الحكومية والخاصة بمتوسط للنسب بلغ ١٣,٦٪ بالنسبة لمجموع المطلوبات في الميزانية العمومية للبنك، وبنسب تراوحت (٢,١٪ - ٢٥,٢٪)، وهذا يعكس حجم ما يتم ودائع من الدينار والدولار لدى البنك المركزي العراقي التي سوف تستثمر في الاستثمارات الليلية وكغطاء للحركات المفاجئة للودائع المصرفية، بالتالي إمكانية تحقيق استقرار الاقتصاد ككل. وكما أن هذه المطلوبات من الودائع والتسهيلات قد تطورت بمعدل نمو مركب بلغ ٢٣,٤٪. ويلي ذلك كلاً من المطلوبات الأخرى ورأس المال والمطلوبات الأجنبية بلغت متوسط نسب ٨,١٪ و ٥,٩٪ و ٣,٩٪ (على التوالي) خلال مدة الدراسة، وكما بلغت معدلات النمو المركب نسب ١٥,٥٪ و ٢٤,٦٪ و ٣,٤٪ (على التوالي).

المبحث الثاني

قياس وتحليل لأثر العناصر المكونة للميزانية العمومية في استقرار الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)

أولاً: توصيف النموذج القياسي: للحصول على أفضل نموذج قياسي لدراسة وتحليل أثر جانبي العناصر (الموجودات والمطلوبات) المكونة للميزانية العمومية في استقرار الاقتصاد العراقي، ومن أجل زيادة عدد المشاهدات التي تعطي نتائج أكثر دقة، فقد قمنا بتحويل البيانات السنوية للسلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المدروسة إلى بيانات ربع سنوية، لتبلغ عدد المشاهدات (٧٦) مشاهدة. ومن أجل إيجاد أفضل النتائج للتقديرات والاختبارات حسب المعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية فقد اخترنا النموذج غير الخطية، من خلال تحويل جميع متغيرات الدراسة للوغاريتمي الطبيعي. وكما مبين بالنماذج الثلاثة الآتية:

النموذج الأول: يسعى لتقدير أثر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في استقرار الناتج المحلي الإجمالي* في العراق خلال مدة الدراسة، أي تقدير أثر مجموع الموجودات (أو المطلوبات) في الناتج المحلي الإجمالي، وتم صيغته وفق النموذج كالتالي:

$$\ln GDP = f(TAL)$$

والذي يمكن التعبير عنه وفق الصياغة الدالية الآتية:

* لقد تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن مستوى الاستقرار لأنشطة الاقتصادية الكلية في العراق خلال مدة الدراسة، ذلك لأن الناتج المحلي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية في قياس مستوى استقرار النشاط الاقتصادي الكلي، وتشخيص مستوى تطور واستقرار الحالة الاقتصادية لأي بلد خلال مدة زمنية معينة. المصدر:

- Gallen, Tim. (2024). Gross Domestic Product: An Economy's All, International Monetary Fund (IMF), P 1 – 2. Web Site:

https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/pdf/callen_gdp.pdf

$$\ln GDP = \ln B_{01} + B_1 \ln TAL + E_{1t}$$

النموذج الثاني: يقدر أثر عناصر الموجودات في استقرار الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة، ويمكن توضيحه وفق الدالة الآتية:

$$\ln GDP = f(\ln FA, \ln GBD, \ln OA)$$

والصيغة الدالية هي كالآتي:

$$\ln GDP = \ln B_{02} + B_2 \ln FA + B_3 \ln GBD + B_4 \ln OA + E_{2t}$$

النموذج الثالث: يقيس أثر عناصر المطلوبات في استقرار الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة، وهو كالآتي:

$$\ln GDP = f(\ln CR, \ln DF, \ln FL, \ln Ca, \ln OL)$$

والصيغة الدالية له هو:

$$\ln GDP = \ln B_{03} + B_5 \ln CR + B_6 \ln DF + B_7 \ln FL + B_8 \ln Ca + B_9 \ln OL + E_{3t}$$

ومن الممكن توضيح متغيرات النماذج أعلاه بالجدول الآتي:

الجدول (٢): المتغيرات ورموزها المستخدمة في تقدير النماذج الثلاثة

الرموز بصيغة اللوغاريتمي الطبيعي (Ln)	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم باللغة العربية	النوع	متغيرات النموذج وتسلسلها
Ln GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي	المتغير التابع للنماذج الثلاثة	الأول
Ln TAL	Total Assets or Liabilities	مجموع الموجودات أو المطلوبات	مستقل	
Ln FA	Foreign Assets	الموجودات الأجنبية	مستقل	
Ln GBD	Government & Bank Debts	الديون الحكومية والمصرفية	مستقل	الثاني
Ln OA	Other Assets	الموجودات الأخرى	مستقل	
Ln CR	Cash Reserve	الاحتياطي النقدي	مستقل	
Ln DF	Deposits & Facilities	الودائع والتسهيلات	مستقل	الثالث
Ln FL	Foreign Liabilities	المطلوبات الأجنبية	مستقل	
Ln Ca	Capital	رأس المال	مستقل	
Ln OL	Other Liabilities	المطلوبات الأخرى	مستقل	

المصدر: من اعداد الباحث حسب المتغيرات الموضحة في النماذج القياسية الثلاثة.

كما تمثل كل من:

B_{0i} : وهي معلمة الحد القاطع الخاصة بالنماذج القياسية الثلاثة، اذ $(i=1, 2, 3)$.

B_j : وهم معلمات المتغيرات المستقلة الخاصة لكل من النماذج القياسية الثلاثة، اذ $(i=0, 1, 2, \dots, 9)$.

E_{jt} : هو حد الخطأ Error Term للنماذج القياسية الثلاثة، اذ $(j=1, 2, 3)$.

ثانياً: اختبار الاستقرارية (Stationary) لمتغيرات الدراسة: لأبد من القيام باختبار لاستقرارية المتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج الثلاثة للدراسة الحالية، لذلك سوف نستخدم اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey - Fuller test (ADF)، الذي يقوم على فحص فرضيتين والتفضيل بينهما المتمثلتان: بفرضية العدم (الصفريية) H_0 التي تفترض عدم استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير المدروس، الفرضية البديلة H_1 التي تفترض وجود استقرارية للسلسلة الزمنية للمتغير المدروس. وقد تم عرض نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات المدروسة بالجدول (٣) الآتي:

الجدول (٣): عرض نتائج اختبار ADF (للفرق الأول) لاستقرارية المتغيرات المدروسة

القيمة المحسوبة لـ τ						رموز المتغيرات	متغيرات النماذج وتسلسلها
None		Trend & Intercept		Intercept			
Prob.	Value	Prob.	Value	Prob.	Value		
٠,٠٠٠٠٠	-8.544004	٠,٠٠٠٠٠	-9.099841	٠,٠٠٠٠٠	-9.034955	Ln GDP	المتغير التابع
٠,٠٠٠٠٠	-8.531015	٠,٠٠٠٠٠	-9.428415	٠,٠٠٠٠٠	-9.494260	Ln TAL	الأول
٠,٠٣٠٤	-8.161591	٠,٠٠٠٠٠	-9.259322	٠,٠٠٠٠٠	-9.177287	Ln FA	الثاني
٠,٠٠٤١	-8.916026	٠,٠٠٠٠٠	-8.809054	٠,٠٠٠٠٠	-8.696066	Ln GBD	
٠,٠٠٠٠٠	-8.593119	٠,٠٠٠٠٠	-8.513689	٠,٠٠٠٠٠	-8.486824	Ln OA	
٠,٠٠١٤	-8.396789	٠,٠٠٠٠٠	-9.655122	٠,٠٠٠٠٠	-9.587171	Ln CR	
٠,٠٠٠٠٠	-8.246951	٠,٠٠٠٠٠	-8.722401	٠,٠٠٠٠٠	-8.682305	Ln DF	الثالث
٠,٠٠٠٠٢	-3.902054	٠,٠١٨٨	-4.868726	٠,٠٠٣٤	-4.901853	Ln FL	
٠,٠٠١٣	-8.315673	٠,٠٠٠٠٠	-8.556414	٠,٠٠٠٠٠	-8.512206	Ln Ca	
٠,٠٠٠٠٠	-6.691234	٠,٠٠٠٠٠	-6.515546	٠,٠٠٠٠٠	-6.745570	Ln OL	
—	-2.596586	—	-4.086877	—	-3.521579	%١	
—	-1.945260	—	-3.471693	—	-2.901217	%٥	مستويات المعنوية للقيم
—	-1.613912	—	-3.162948	—	-2.587981	%١٠	الدرجة

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج EViews 13.

يتضح من الجدول (٣) أن اختبار الاستقرار للمتغيرات المدروسة وفقاً لاختبار (ADF) قد اسقرت سلاسلها الزمنية عند الفرق الأول، إذ يكون القرار بقبول الفرضية البديلة H_1 التي تفترض وجود الاستقرار، أي خلو المتغيرات من جذر الوحدة Unit Root، ورفض فرضية العدم H_0 التي تفترض عدم الاستقرار. يعود هذا القرار بسبب أن القيم المحتسبة لـ τ قد كانت أكبر من القيم الجدولية لـ τ وللصغى الثلاث المشار لها في الجدول (٣)، ولأن نتائج قيم الاحتمالية (Prob.) قد كانت أقل من مستويات المعنوية الثلاث (١٪، ٥٪، ١٠٪).

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الأول وتقديره:

١- اختبار جوهانسون **Johansen Test**: يقوم هذا الاختبار بفحص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل والتي تعرف بالتكامل المشترك Co-integration Test بين السلاسل الزمنية للمتغيرات، الذي يشير إلى أن هنالك تصاحب أو تلازم Association بين السلسلة الزمنية المدروسة، إذ تقلب إحدى السلاسل الزمنية يؤدي إلى الغاء تقلبات السلسلة الأخرى مما يجعل النسبة بين القيم ثابتة خلال الزمن. فقد تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة Non-Stationary في حالة اعتمادها لوحدها، وبمجرد اعتماد هذه السلسلة كمجموعة فإنها تكون مستقرة Stationary. وتنص النظرية في الاقتصاد بحالات عدة بوجود علاقة بين متغيرين (أو أكثر) في الأجل الطويل، حتى لو ابتعدت قيم المتغيرين عن النقطة التوازنية لهما في الأجل القصير، إذ أن هناك قوى وعوامل تعيد هذه القيم لتحقيق علاقة توازنية في الأجل الطويل (306 - 307: Asterious, & Stephen, 2007)). ويعد اختبار Johansen Test من أهم الاختبارات في فحص تحقق التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، إذ هو يتناسب مع حالات العينات الصغيرة. وكذلك يحدد الاختبار عدد متجهات التكامل المشترك، فضلاً عن مدى وجود العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة (Hjalmarsson, & Österholm, 2007: 4 - 5).

وسيتم إجراء اختبار Johansen Test لفحص العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرين المعتمدين لتقدير وقياس النموذج الأول في دراسة أثر مجموع الموجودات أو المطلوبات في استقرار الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة المدروسة، فتم عرض نتائج هذا الاختبار في الجدول (٤) الآتي:

الجدول (٤): عرض نتائج اختبار Johansen Test للنموذج الأول

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.256094	21.45182	15.49471	0.0056
At most 1	0.002099	0.151303	3.841466	0.6973

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.256094	21.30051	14.26460	0.0033
At most 1	0.002099	0.151303	3.841466	0.6973

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EViews 13.

يتضح من الجدول (٤) أن قيمتي اختبار الأثر Trace test واختبار القيمة العظمى Maximum Eigen-Value قد بلغتا ٢١,٤٥١٨٢ و ٢١,٣٠٠٥١ على التوالي، وهما قيمتين أكبر من القيمتين الحرجة البالغتان ١٥,٤٩٤٧١ و ١٤,٢٦٤٦٠ على التوالي وعند مستوى معنوية ٥٪، دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسين ولمتجه واحد فقط، أي أن هنالك علاقة توازنية في الأجل الطويل للتوليفة بين متغيري النموذج الأول (الميزانية ككل والناتج المحلي الإجمالي).

٢- تقدير النموذج الأول: سوف نعلم على تقدير هذا النموذج بالاعتماد على البرنامج EViews 13، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares (OLS)). فهذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً في تقدير وقياس معلمات الدوال الاقتصادية، حيث تتميز (OLS) بأنها من الأساليب القياسية البسيطة والسهلة القياس في العلاقات بين الظواهر الاقتصادية، فهي تعطي أقل مجموع لمربعات البواقي، ونتائجها الأقرب للقيم الحقيقية عند استخدامها بتقدير الدوال، كما أن خط الانحدار يمر بمتوسط المتغيرات التابعة منها والمستقلة، ومتوسط البواقي لها مساوي للصفر (جوجارتي، ٢٠١٥: ٩٤ - ١٠٠).

بذلك فقد تم تقدير معلمات النموذج الأول واختباراته الاحصائية والقياسية وحسب المعايير الاقتصادية، لتوضيح أثر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في استقرار الناتج المحلي الإجمالي، ووفق كون مجموع الموجودات أو المطلوبات هو متغير مستقل (Ln TAL) والناتج المحلي متغير تابع (Ln GDP)، حيث حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥): عرض نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: LNGDP

Method: Least Squares

Date: 01/21/24 Time: 18:12

Sample: 2004Q1 2022Q4

Included observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.316271	0.170236	1.857838	0.0008
LNTAL	0.297855	0.044046	6.762362	0.0000
R-squared	0.880763	Mean dependent var	19.01968	
Adjusted R-squared	0.879152	S.D. dependent var	0.505922	
S.E. of regression	0.175875	Akaike info criterion	-0.612125	
Sum squared resid	2.288964	Schwarz criterion	-0.550790	
Log likelihood	25.26077	Hannan-Quinn criter.	-0.587613	
F-statistic	546.6137	Durbin-Watson stat	2.684182	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج 13 Eviews.

يتضح من الجدول (٥) الآتي:

أ- الاختبارات الإحصائية والقياسية:

✓ اختبار t : فقد كانت نتائج قيمة Prob. لاختبار t الخاص بالمعلمتين (الحد القاطع، ومعلمة المتغير المستقل Ln TAL) المقدرتين أقل من مستوى معنوية ٥٪، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم H_0 التي تفترض عدم معنوية المعلمة المقدرة، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تفترض معنوية المعلمة.

✓ اختبار F : توضح نتيجة Prob.(F-Statistic) بلغت ٠,٠٠٠٠٠٠٠، وهي أقل من ٥٪، بذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تفترض معنوية النموذج المقدر ككل، ليؤشر ذلك بأن المتغير المستقل (Ln TAL) له تأثير معنوي في المتغير التابع (Ln GDP).

✓ معامل التحديد R^2 : يشير المعامل إلى أن المتغير المستقل (Ln TAL) يفسر ٨٨,١٪ من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP)، وباقي النسبة التي تبلغ ١١,٩٪ تفسر التغيرات الناتجة عن متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج المقدر.

✓ اختبار **Durbin-Watson**: وهو من الاختبارات القياسية التي تختبر وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في النموذج المقدر. ليتضح من نتيجة هذا الاختبار الواردة في الجدول (٥) أن القيمة المحتسبة لـ D.W قد بلغت ٢,٦٨٤١٨٢ تقع في منطقة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ب- التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر: تظهر من النتائج الواردة في الجدول (٥) أن تغير قيمة الموجودات أو المطلوبات في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي (Ln TAL) بنسبة ١٪ فإن الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) يتغير بنسبة ٢٩,٨٪ بافتراض أن العوامل الأخرى ثابتة، ليشير إلى مدى تأثير السياسة النقدية في استقرار الأنشطة الاقتصادية عبر التغيرات التي تحدث في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، ليتطابق ذلك التأثير مع النظرية الاقتصادية. وفي حالة عدم حدوث تغيرات في المتغير المستقل (أي $Ln TAL = 0$) وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) سوف يتغير بنسبة ٣١,٦٪، نتيجة تأثير عوامل اقتصادية حقيقية ومالية.

رابعاً: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الثاني وتقديره:

١- اختبار **جوهانسون J. Test**: سيتم اجراء هذا الاختبار لفحص وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المختارة لتقدير النموذج الثاني، والذي يسعى لتوضيح أثر عناصر الموجودات في استقرار الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة محل الدراسة، ونتائج الاختبار تم عرضها بالجدول الآتي:

جدول (٦): عرض نتائج اختبار J. Test للنموذج الثاني

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.528465	93.36398	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.372206	39.23708	29.79707	0.0031
At most 2	0.072476	5.717921	15.49471	0.7286
At most 3	0.004171	0.300904	3.841466	0.5833

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.528465	54.12691	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.372206	33.51915	21.13162	0.0006
At most 2	0.072476	5.417017	14.26460	0.6885
At most 3	0.004171	0.300904	3.841466	0.5833

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتضح من الجدول (٦) أن اختبائي الأثر والقيمة العظمى قد كانتا قيمتا أكبر من القيمتين الحرجة عند مستوى معنوية ٥٪ ولمتجهين أثنيين، أي أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الثاني (عناصر المكونة للموجودات والنتائج المحلي الإجمالي)، مما يدل على وجود متجهان للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة.

٢- تقدير النموذج الثاني: باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير هذا النموذج الذي يقدر أثر عناصر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي من جانب الموجودات في استقرار الناتج المحلي الإجمالي، حيث حصلنا على النتائج المبينة بالجدول (٧) الآتي:

الجدول (٧): عرض نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LNGDP
Method: Least Squares
Date: 01/22/24 Time: 16:37
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.631244	0.542564	6.692750	0.0000
LNFA	0.844587	0.026341	32.06361	0.0000
LNGBD	0.046545	0.014442	3.222848	0.0019
LNOA	0.028586	0.009647	2.963201	0.0202
R-squared	0.904891	Mean dependent var		19.01968
Adjusted R-squared	0.903011	S.D. dependent var		0.505922
S.E. of regression	0.109668	Akaike info criterion		-1.531517
Sum squared resid	0.865954	Schwarz criterion		-1.408847
Log likelihood	62.19765	Hannan-Quinn criter.		-1.482492
F-statistic	508.0412	Durbin-Watson stat		2.158475
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتبين من تقدير النموذج الثاني الموضحة نتائجها في الجدول (٧) الآتي:

أ- الاختبارات الإحصائية والقياسية:

✓ اختبار t: اشارت نتائج قيم Prob. لهذا الاختبار لمعاملات (الحد القاطع، ومعلمات المتغيرات المستقلة لكل من Ln FA, Ln OA (GBD, Ln OA) إنها أقل من ٥٪، عليه يكون القرار هو رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، أي أن المعلمات المقدرة ذو معنوية إحصائية.

- ✓ **اختبار F:** تبين قيمة الـ Prob.(F-Statistic) البالغة ٠,٠٠٠٠٠٠٠٠ أنها أقل من ٥٪، عليه فالقرار يكون بقبول الفرضية البديلة H_1 ، وهذا يعني أن النموذج الثاني المقدر ككل ذو معنوية إحصائية.
- ✓ **معامل التحديد R^2 :** بلغت نتيجة هذا المعامل ٩٠,٥٪ ليشير ذلك أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة تعمل على تفسير نسبة ٩٠,٥٪ من التغيرات في المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP)، وأن الباقي من هذه النسبة والبالغة ٩,٥٪ تفسر التغيرات بالناتج المحلي نتيجة عوامل أخرى لم يتم ادخالها في النموذج المقدر.
- ✓ **اختبار D.W:** يتضح من النتيجة الموضحة في الجدول (٧) أن القيمة المحتسبة لاختبار D.W قد بلغت ٢,١٥٨٤٧٥ هي قيمة تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر.
- ب- **التحليل الاقتصادي:** يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٧) أن تغير عناصر الموجودات ذو تأثير إيجابي في النشاط الاقتصادي الكلي بالعراق، نتيجة أن هذه العناصر تمثل الأساس النقدي الذي بزيادته ينشط القطاعات الاقتصادية الكلية نتيجة زيادة الطلب الكلي على منتجات القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يتطابق ما سبق مع النظرية الاقتصادية.
- فالتغير الإيجابي في صافي الموجودات الأجنبية (Ln FA) بالميزانية العمومية ونسبة ١٪ يؤدي إلى تغير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) بنسبة ٨٤,٥٪ على افتراض عدم تغير العوامل الأخرى، وهذا يتوافق مع الوضع الاقتصادي في العراق حيث كلما ارتفعت الواردات من العملات الأجنبية الداخلة للاقتصاد فإنها سوف تنشط القطاعات الاقتصادية على المستوى الكلي.
- وبالنسبة لتغير الديون الحكومية والمصرفية (Ln GBD) بنسبة ١٪ بافتراض عدم وجود تغير في باقي العوامل الأخرى سوف تؤدي إلى تغير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) بنسبة ٤,٧٪، وهذا الأمر يتوافق مع المنطق الاقتصادي حيث كلما ارتفعت الموجودات من الديون الحكومية والمصرفية في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي سوف تمكن السياسة النقدية في أحداث تأثير إيجابي في الأنشطة الاقتصادية الكلية.
- وعند افتراض عدم تغير العوامل الأخرى فإن التغير الإيجابي في الموجودات الأخرى (Ln OA) بنسبة ١٪ سوف يؤدي إلى تغير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩٪، وهذا الأمر يتطابق نسبياً مع ماتم توضيحه في تحليل الأهمية النسبية للموجودات الأخرى.
- وعند عدم وجود تغيرات في المتغيرات المستقلة المختارة ضمن النموذج الثاني فإن الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) سوف يتغير بشكل إيجابي بنسبة ٣٦,٣٪، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

خامساً: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج الثالث وتقديره:

- ١- **اختبار جوهانسون J. Test:** يسعى النموذج الثالث لتبيان أثر عناصر المطلوبات في استقرار الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة، لذلك لأبد في البدء فحص وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات هذا النموذج من خلال اختبار جوهانسون للكشف عن وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، فتم عرض نتائج الاختبار بالجدول الآتي:

جدول (٨): عرض نتائج اختبار J. Test للنموذج الثالث

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.912810	293.8526	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.500583	118.1966	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.434737	68.20600	47.85613	0.0002
At most 3	0.206128	27.13258	29.79707	0.0984
At most 4	0.121386	10.51259	15.49471	0.2433
At most 5	0.016462	1.195103	3.841466	0.2743

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.912810	175.6560	40.07757	0.0001
At most 1 *	0.500583	49.99058	33.87687	0.0003
At most 2 *	0.434737	41.07343	27.58434	0.0005
At most 3	0.206128	16.61998	21.13162	0.1907
At most 4	0.121386	9.317492	14.26460	0.2607
At most 5	0.016462	1.195103	3.841466	0.2743

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

نلاحظ من الجدول (٨) أن نتائج اختباري الأثر والقيمة العظمى قد كانت قيمهم عند أكبر من القيم الحرجة لثلاثة متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة في النموذج الثالث، وعند مستوى معنوية ٥٪، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات (العناصر المكونة للمطلوبات والنواتج المحلي الإجمالي).

٢- **تقدير النموذج الثالث:** نتائج تقدير هذا النموذج وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) سوف يتم عرضها بالجدول (٩) الآتي:

جدول (٩): عرض نتائج تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: LNGDP				
Method: Least Squares				
Date: 01/23/24 Time: 10:26				
Sample: 2004Q1 2022Q4				
Included observations: 76				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.731134	0.569732	1.283295	0.0204
LNCR	0.653492	0.038047	17.17594	0.0000
LNDF	0.149562	0.028219	5.299994	0.0000
LNFL	0.020187	0.004210	4.794380	0.0000
LNCA	0.027164	0.013230	2.053164	0.0438
LNOL	0.089840	0.064034	1.403005	0.0118
R-squared	0.898706	Mean dependent var	19.01968	
Adjusted R-squared	0.885756	S.D. dependent var	0.505922	
S.E. of regression	0.106417	Akaike info criterion	-1.567246	
Sum squared resid	0.792720	Schwarz criterion	-1.383241	
Log likelihood	65.55535	Hannan-Quinn criter.	-1.493709	
F-statistic	325.0288	Durbin-Watson stat	2.389996	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

نلاحظ من الجدول (٩) الآتي:

أ- الاختبارات الإحصائية والقياسية:

- ✓ **اختبار t:** كانت نتائج قيم Prob. للمعاملات المقدرة (الحد القاطع، ومعلمات المتغيرات المستقلة لكل من Ln CR, Ln DF, Ln FL, Ln Ca, Ln OL) أقل من ٥٪، بذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ليشير ذلك إلى معنوية هذه المعلمات.
- ✓ **اختبار F:** بلغت قيمة الـ Prob.(F-Statistic) ٠,٠٠٠٠٠٠٠، وهي أقل من ٥٪، فنقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على أن النموذج الثالث المقدر ذو معنوية إجمالية.
- ✓ **معامل التحديد R^2 :** بلغ هذا المعامل ٨٩,٩٪ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة ٨٩,٩٪ من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP)، وأن نسبة ما تبقى بلغت ١٠,١٪ والتي تفسر تغيرات الناتج المحلي بسبب تأثير عوامل أخرى لم يتم اعتمادها في النموذج الثالث المقدر.
- ✓ **اختبار D.W:** بلغت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار ٢,٣٨٩٩٩٦، وهي قيمة تقع في منطقة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ب- **التحليل الاقتصادي:** يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٩) أن أثر عناصر المطلوبات هو ذو أثر إيجابي في النشاط الاقتصادي الكلي بالعراق، لأن هذه العناصر تستخدم في دعم الأساس النقدي وتنظيمه لذلك سوف يكون له أثر موجب ينشط القطاعات الاقتصادية الكلية، فاستخدامات الأساس النقدي ينظم من خلال إدارة العملة في التداول بالإضافة لمستويات الاحتياطات التي تودعها المصارف لدى البنك المركزي العراقي، بذلك فتوجيه هذا الأساس بشكل فعال وإيجابي سينعكس بالإيجاب على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر متفق مع النظرية الاقتصادية.

فعند افتراض بقاء العوامل الأخرى دون تغير فإنه كلما ازداد حجم الاحتياطي النقدي (Ln CR) بنسبة ١٪ فيؤدي ذلك إلى ازدياد الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) بنسبة ٦٥,٣٪، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية في أنه كلما ارتفعت حجم الاحتياطات لدى البنك المركزي سوف يمكن الأخير في توجيهها بشكل إيجابي في دعم وتنشيط القطاعات الاقتصادية الكلية.

وعلى افتراض أن العوامل الأخرى لا تغير فعند زيادة حجم الودائع والتسهيلات للمصارف الحكومية والخاصة (Ln DF) بنسبة ١٪ سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) بنسبة ١٤,٩٪، يتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية بشكل نسبي من ناحية أن التسهيلات المصرفية تدعم المصارف في زيادة امكانياتها في دعم انشطتها المصرفية عند الحاجة بحيث يمكنها من تقديم القروض المصرفية التي تؤثر بشكل إيجابي في الأنشطة الاقتصادية الكلية.

أما على افتراض عدم تغير العوامل الأخرى فإن الزيادة في المطلوبات الأجنبية (Ln FL) بنسبة ١٪ سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٪، قد يحدث هذا الأمر في حالة توجيه هذا النوع من المطلوبات نحو تدعيم النشاط الاقتصادي الكلي.

أما في حالة زيادة رأس المال (Ln Ca) في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي بنسبة ١٪ فإن الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) سوف يزداد بنسبة ٢,٧٪، على فرض عدم تغير العوامل الأخرى، بسبب زيادة امكانية البنك المركزي في تنشيط الاقتصاد الكلي.

وعند افتراض عدم وجود أي تغير في العوامل الأخرى فكلما ازدادت المطلوبات الأخرى (Ln OL) بالميزانية العمومية بنسبة ١٪ فإن الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) سوف يزداد بنسبة ٨,٩٪. وفي حالة عدم حدوث أي تغير في المتغيرات المستقلة المدروسة ضمن النموذج الثالث فإن الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP) سوف يزداد بنسبة ٨,٩٪، وعلى افتراض ثبات العوامل الأخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- تعد الميزانية العمومية للبنك المركزي ذات أهمية في توجيه مواردها واستخداماتها في تحقيق الاستقرار النقدي الذي يهيئ البيئة المناسبة لتنشيط الاقتصاد الكلي وتحقيق استقراره.
- ٢- بينت بيانات الأهمية النسبية للميزانية العمومية الخاصة بالبنك المركزي العراقي دورها الهام والمؤثر في الاقتصاد العراقي، حيث سجل متوسط نسب مجموع الموجودات أو المطلوبات لهذه الميزانية ككل ٤٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)، كما إن معدلي نمو المربك للناتج المحلي والميزانية ككل سجلا المعدل ذاته فبلغ ١١,٦٪، بالتالي فإن أراد البنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار للأنشطة الاقتصادية الكلية فمن الممكن أن يحقق هدفه هذا، في حال وجه سياسته النقدية بشكل علمي ومدروس وحسب الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد.
- ٣- سجلت الموجودات الأجنبية متوسط للنسب خلال مدة الدراسة بلغ ٧٥,٦٪ من مجموع الموجودات، تلي هذه الموجودات باقي عناصر الموجودات المكونة للميزانية العمومية الخاصة بالبنك المركزي العراقي. كما أن الاحتياطي النقدي في جانب المطلوبات للميزانية قد سجل للمدة ذاتها متوسط للنسب بلغ ٦٨,٩٪ من مجموع المطلوبات، تلي ذلك باقي عناصر المطلوبات المكونة للميزانية العمومية الخاصة بالبنك المركزي العراقي. وهذا الأمر يؤشر إلى أهمية الموجودات الأجنبية والاحتياطي النقدي في التأثير باستقراره الأنشطة الاقتصادية على المستوى الكلي.
- ٤- تحققت فرضية الدراسة من خلال ما تم التوصل إليه في النماذج التقديرية لأثر الميزانية العمومية وعناصرها الخاصة بالبنك المركزي العراقي، وكما موضح بالآتي:
- ❖ بينت نتائج تقدير النموذج الأول أن نسبة ٢٩,٨٪ ذو أثر إيجابي للميزانية العمومية ككل في تغيرات الناتج المحلي الإجمالي بالعراق وخلال مدة الدراسة، بالتالي فإن لهذه الميزانية أثر طردي في توجيه الاستقرار للنشاط الاقتصادي الكلي.
- ❖ أتضح من نتائج تقدير النموذج الثاني المتعلق بأثر عناصر موجودات الموجودة في الميزانية العمومية أن أثرها إيجابي، أي أن العلاقة طردية بين الموارد المالية التي تتحصل عليها ميزانية البنك المركزي (الممثل للأساس النقدي) والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة، وبنسب قدرت تنازلياً بـ: ٨٤,٥٪ لأثر الموجودات الأجنبية، و ٤,٧٪ لأثر الديون الحكومية والمصرفية، و ٢,٩٪ لأثر الموجودات الأخرى.
- ❖ كانت نتائج تقدير النموذج الثالث الخاص بأثر عناصر المطلوبات في الميزانية العمومية ذو أثر إيجابي، بذلك فإن هنالك علاقة طردية بين استخدامات هذه الميزانية (استخدامات الأساس النقدي) والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة المختارة، وبنسب قدرت تنازلياً بـ: ٦٥,٣٪ لأثر الاحتياطي النقدي، و ١٤,٩٪ لأثر الودائع والتسهيلات الممنوحة لصالح المصارف الحكومية والخاصة، و ٨,٩٪ لأثر المطلوبات الأخرى، و ٢,٧٪ لأثر رأس المال، و ٢٪ لأثر المطلوبات الأجنبية.

ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة اتباع منهج علمي واقتصادي مدروس عند اعداد الميزانية العمومية وعناصرها الخاصة بالبنك المركزي العراقي، من أجل إدارة وتوجيه السياسة النقدية نحو الإدارة السليمة والفعالة للاقتصاد العراقي عند تنفيذ الميزانية العمومية من قبل السلطة النقدية، بسبب الأثر المنعكس على الأنشطة الاقتصادية الكلية.
- ٢- لأبد من وجود تنسيق بين السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي العراقي والسلطة المالية الممثلة بوزارة المالية العراقية، وبين الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات الاقتصادية، ووفق نهج مدروس ومناسب للوضع الاقتصادي للعراق، وموجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية لتنشيط الوضع الاقتصادي الكلي.
- ٣- تنويع الموارد الأجنبية المتأتية من الأنشطة الاقتصادية المحلية عبر تشجيع القطاعات الإنتاجية الحقيقية، والتخفيف من الاعتماد على قطاع احادي للحصول على موارد مالية أجنبية بما يجعل الاقتصاد ككل تابع لمتغيرات خارجية، وتؤثر أيضاً على توجهات البنك المركزي العراقي، وتكوينات الأساس النقدي واستخداماته بما سيؤدي بتذبذب جانبي الميزانية العمومية وعدم استقرار النشاط الاقتصادي الكلي.
- ٤- العمل على اتباع اجراءات تنشيط الايداع في المصارف الحكومية والخاصة، عبر زيادة الثقافة المصرفية والوعي المصرفي لدى الأفراد، وتشجيعها على تقليص السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية القائمة على استخدام وسائل الايداع والدفع الالكتروني.
- ٥- تأسيس صندوق سيادي تديره وتنظم عمله الجهات المختلفة للسلطات المالية والنقدية والاقتصادية، من أجل التخفيف من الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية والنقدية النابعة من خارج الاقتصاد العراقي، والتي تنعكس سلباً على الوضع المالي للميزانية العمومية الخاصة بالبنك المركزي العراقي والموازنة المالية العامة، والتي ستجعل الأنشطة الاقتصادية الكلية تمر بوضع غير مستقر ومتقلب.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

- ١- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- ٢- الرفيعي، افتخار محمد مناحي. (٢٠٢٠). تحليل أثر اتجاهات السياسة النقدية على مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧). مجلة المثنى الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد ١٠، العدد ٤.
- ٣- الغالي، عبد الحسين جليل. (٢٠١٥). الصيرفة المركزية: النظرية والسياسات، ط ١، مؤسسة النبراس للطباعة، العراق.
- ٤- الغولي، اسامة محمد، وعوض الله، زينب. (٢٠٠٥). اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- ٥- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي / <https://cbiraq.org/>
- ٦- بوزيان، ابتسام. (٢٠١٧). البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية: دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- ٧- جوجارتي، دامودار. (٢٠١٥). الاقتصاد القياسي، ج ١، ترجمة: هند عبد الغفار، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.
- ٨- سالم، شهد علي، وحسين، عبد الرسول علي. (٢٠٢٣). تصنيف البنك المركزي العراقي في ضوء هيكل ميزانيته العمومية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد ٤١، العدد ١٣٩.
- ٩- علي، أحمد إبريهي. (٢٠١٥). الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق.
- ١٠- لطرش، طاهر. (٢٠١٠). تقنيات البنوك، ط ٧، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ثانياً: المصادر العربية الاجنبية

- 1- Al-Ghalibi, Abdul Hussein Jalil. (2015). Central Banking: Theory and Policies, 1st ed., Al-Nibras Printing Foundation, Iraq.
- 2- Al-Ghuli, Osama Muhammad, and Awad Allah, Zainab. (2005). Economics of Money and Finance, Dar Al-Jamiah Al-Jadida, Egypt.
- 3- Ali, Ahmed Ibrhi. (2015). Monetary Economics: Facts, Theories and Policies, Dar Al-Kutub Distributors and Publishers, Iraq.
- 4- Al-Rifai, Iftikhar Muhammad Manahi. (2020). Analysis of the Impact of Monetary Policy Trends on the Components of the Balance Sheet of the Central Bank of Iraq for the Period (2003-2017). Al-Muthanna Journal of Administrative and Economics, Al-Muthanna University, Volume 10, Issue 4.
- 5- Bouzian, Ibtisam. (2017). Central Banks and Their Role in Achieving the Primary Objectives of Monetary Policy: A Case Study of the Bank of Algeria, Master's Thesis Submitted to the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences / University of Arab Ben M'hidi, Algeria.
- 6- Central Bank of Iraq Statistical Website: <https://cbiraq.org/>
- 7- Central Bank of Iraq, Annual Statistical Bulletins for the Period (2004-2022), General Directorate of Statistics and Research.
- 8- Gujarati, Damodar. (2015). Econometrics, Vol. 1, Translated by: Hind Abdel Ghaffar, Dar Al-Marikh for Publishing and Distribution, Saudi Arabia.
- 9- Latrash, Taher. (2010). Banking Techniques, 7th Edition, Dar Al-Matbouat Al-Jami'a, Algeria.
- 10- Salem, Shahid Ali, and Hussein, Abdul Rasoul Ali. (2023). Classification of the Central Bank of Iraq in Light of the Structure of its Balance Sheet for the Period 2003-2020, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Volume 41, Issue 139.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

- 1- Akinkunmi, Mustapha Abiodun. (2018). Central Bank Balance Sheet & Real Business Cycles, Published by Walter de Gruyter Inc., Germany. ISBN: 9781547400577, 9781547416677.
- 2- Asterious, D., & Stephen, G. H. (2007). Applied Econometrics: a Modern Approach, Revised Edition, Palgrava Macmillan, USA.
- 3- Clews, R. & et al. (2010). The Banks Money Market frame-work, Bank of England, Quarterly Bulletin, Q 4.
- 4- Filardo, Andrew, & Yetman, James. (2012). Key Facts on Central Bank Balance Sheets in Asia & the Pacific, BIS Papers chapters, in: Bank for International Settlements (ed.), Are Central Bank Balance Sheets in Asia too large?, Vol. 66, Bank for International Settlements.
- 5- Gallen, Tim. (2024). Gross Domestic Product: An Economy's All, International Monetary Fund (IMF), Web Site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/pdf/callen_gdp.pdf
- 6- Hjalmarsson, E., & Österholm, P. (2007). Testing for Co-integration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated, International Monetary Fund.
- 7- Kure, E. U., & et al. (2019). The Central Bank Balance Sheet as a Tool for Monetary Policy: Evidence from Nigeria, Economic and Financial Review Vol. 57.
- 8- Rule, Garreth. (2015). Understanding the Central Bank Balance Sheet, Centre for Central Banking Studies, Bank of England, England.

المحلق (١)

عناصر الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، والنسب ذات العلاقة للمدة (٢٠٢٢ – ٢٠٠٤)

السنوات	النتائج المحلي بالاسعار الجارية (مليون دينار)*	الموجودات الآخري (مليون دينار)	الموجودات الآخري مجموع / الموجودات (%)	الديون الحكومية والمصرفية مجموع / الموجودات (%)	الموجودات الأجنبية (مليون دينار)	الموجودات الأجنبية مجموع / الموجودات (%)	مجموع الموجودات أو المطلوبات (مليون دينار)	مجموع المطلوبات / النتائج المحلي الإجمالي (%)
2004	53235359	10237472	35.8	4692796	13652193	47.8	28582461	53.7
2005	73533599	11865966	32.2	5055508	19901327	54.0	36822801	50.1
2006	95587955	13231911	29.3	5393890	26568563	58.8	45194364	47.3
2007	111455813	5975340	12.2	4674704	38217704	78.2	48867748	43.8
2008	157026062	4723226	7.0	3959519	58718278	87.1	67401023	42.9
2009	130643200	7564524	11.9	3957519	51872810	81.8	63394853	48.5
2010	162064566	7655827	10.8	3955519	59252271	83.6	70863617	43.7
2011	217327107	3776181	4.8	3555519	71410911	90.7	78742611	36.2
2012	254225491	2427807	2.8	3155519	82001306	93.6	87584632	34.5
2013	273587529	3750308	3.9	2755519	90648557	93.3	97154384	35.5
2014	266332655	3919297	4.7	2755519	77363120	92.4	83737936	31.4
2015	194680972	335287	0.5	8794913	63889229	87.5	73019429	37.5
2016	196924142	3153725	4.1	20236273	53551314	69.6	76941312	39.1
2017	221665710	4558568	5.5	20011788	58364993	70.4	82935349	37.4
2018	268918874	4730206	4.7	18409547	76481186	76.8	99620939	37.0
2019	276157868	4963789	4.9	16217909	80383896	79.1	101565594	36.8
2020	215661517	6001593	4.7	42659802	78888824	61.8	127550219	59.1
2021	301152819	9942919	6.6	48492215	93095248	61.4	151530382	50.3
2022	383064152	15685198	7.6	49237057	140642108	68.4	205564363	53.7
متوسط النسب (%)	—	—	١٠,٢	—	١٤,٢	٧٥,٦	—	٤٣,١
معدل النمو المركب (%)	١١,٠	٢,٣	—	١٣,٢	—	١٣,١	١٠,٩	—

تابع للملحق (١).

الاحتياطي النقدي مجموع / المطلوبات (%)	الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	الودائع والتسهيلات مجموع / المطلوبات (%)	الودائع والتسهيلات (الحكومية والمصرفية) (مليون دينار)	المطلوبات الأجنبية مجموع / المطلوبات (%)	المطلوبات الأجنبية (مليون دينار)	رأس المال والاحتياطيات مجموع / المطلوبات (%)	رأس المال والاحتياطيات (مليون دينار)	المطلوبات الأخرى مجموع / المطلوبات (%)	المطلوبات الأخرى (مليون دينار)	السنوات
42.8	12219396	2.1	596643	56.1	16025364	-1.7	-480371	0.8	221429	2004
37.5	13794743	15.5	5701911	1.7	629846	-9.9	-3648755	55.3	20345056	2005
38.8	17520265	23.5	10632374	1.3	595534	-2.9	-1328529	39.3	17774720	2006
59.0	28808438	20.0	9772543	0.0	24	17.7	8645628	5.2	2549326	2007
63.6	42858592	19.5	13152502	0.0	24	2.6	1722686	14.4	9687141	2008
71.4	45270897	8.6	5459053	3.3	2080910	2.1	1347367	14.6	9236626	2009
75.9	53809831	7.7	5460142	2.9	2044156	0.3	204025	13.2	9345463	2010
74.5	58697956	14.9	11746979	2.6	2031415	1.3	1041932	6.6	5224329	2011
72.4	63390777	15.2	13329324	2.3	2033095	3.6	3127697	6.5	5703739	2012
75.4	73259279	11.0	10659231	2.1	2037168	5.6	5462559	5.9	5736147	2013
79.1	66230769	7.2	6063769	2.3	1916540	3.9	3279975	7.5	6246883	2014
86.3	63048516	14.1	10327683	0.2	147934	3.1	2236587	-3.8	-2741291	2015
89.3	68717292	12.3	9462246	0.0	16987	2.9	2199492	-4.5	-3454705	2016
79.2	65690505	14.0	11586665	0.1	62255	7.7	6423824	-1.0	-827900	2017
67.4	67160979	25.2	25142569	0.1	112707	8.0	8000206	-0.8	-795522	2018
77.0	78253336	13.7	13871873	0.0	22191	10.7	10907810	-1.5	-1489616	2019
69.7	88861792	10.4	13236206	0.0	6183	21.6	27540663	-1.6	-2094625	2020
72.7	110137166	8.0	12092573	0.0	4822	20.2	30562303	-0.8	-1266482	2021
70.7	145240698	15.6	32166671	0.0	6060	15.4	31563469	-1.7	-3412535	2022
68.6	—	١٣,٦	—	٣,٩	—	٥,٩	—	٨,١	—	متوسط النسب (%)
—	13.9	—	٢٣,٤	—	-٣٤,٠	—	٢٤,٦	—	-١٥,٥	معدل النمو المركب (%)

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

* الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي:

<https://cbiraq.org/>

- جميع النسب والمعدلات الواردة في الملحق من استخراج الباحث.